

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الكويت لعام 2015

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، ويقر أن حرية العقيدة هي حرية "مطلقة". ويكفل الدستور قيام الدولة بحماية حرية ممارسة الأديان، بشرط أن تتفق تلك الممارسة مع الأعراف السائدة، ولا تتعارض مع السياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية. وهناك العديد من الأحكام القانونية التي تحظر تشويه الدين الإسلامي، أو نشر أو إذاعة أية مواد تعتبرها الحكومة مسيئة للجماعات الدينية، كما يحظر الممارسات التي تعتبرها الحكومة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. أعلن تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) مسؤوليته عن عملية التفجير الانتحاري في مسجد شيعي في يونيو/حزيران، الذي أسفر عن مقتل 26 شخصاً وإصابة أكثر من 200 بجراح. وقد حاکمت الحكومة أكثر من 29 شخصاً لارتباطهم بعملية التفجير، وفي نهاية المطاف تم الحكم على 7 منهم بالإعدام. وعقب التفجير، أمرت الحكومة الطائفة الشيعية بإقامة الإحتفالات الخاصة بذكرى عاشوراء وسائر المناسبات داخل المباني واتخذت تدابير أمنية أخرى مما أثر على جميع الطوائف الدينية غير السنية. اعتقلت الحكومة وأدانت عدداً من الأفراد لإهانة المذهب الشيعي وقامت باستجواب عدد من الأئمة لإدلائهم بتصريحات تعتبرها الحكومة عداوية وتحريضية للإضرار بالوحدة الوطنية. وأفادت جماعات دينية أنه كان باستطاعتها أداء شعائر العبادة دون تدخل الحكومة بشرط عدم مضايقة الجيران؛ وألقت الحكومة القبض على 11 من الهندوس لقيامهم بأداء طقوس دينية بعد أن وردت شكاوى من الحي بهذا الصدد. وأفادت جماعات الأقليات الدينية بافتقارها للمرافق الخاصة بالعبادة وصعوبة الحصول على تصريحات لبناء مرافق جديدة. استمر الشيعة في الإعلان عن وجود تمييز ضدهم في مضمار تدريب رجال الدين والتعيين في وظائف القطاع العام.

كما أفاد قادة الأقليات الدينية باستمرار تعرضهم لضغوط مجتمعية ضد التحول من الإسلام.. واصل المسلمون الذين نصّبوا أنفسهم إطلاق التصريحات المعادية لإسرائيل، والتي غالباً ما انطوت على لهجة معادية للسامية. وأفاد مراقبون أن الفنادق والمتاجر وغيرها من المحال التجارية استمرت كما في الماضي في الاعتراف بالأعياد غير الإسلامية مع عروض دينية، كما قامت وسائل الإعلام بطبع معلومات عن الأهمية الدينية لتلك الأعياد.

ناقش السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة سبل تحسين حرية العبادة في لقاءات مع مسؤولين من الوزارات وحثوهم على اتخاذ خطوات للحد من إجراءات السلطات المحلية التي تعوق بناء أماكن عبادة جديدة ضرورية لمعالجة مشكلة عدم كفاية المرافق التي تستخدمها الجماعات الدينية من الأقليات واكتظاظ تلك المرافق. كما اجتمع السفير ومسؤولو السفارة أيضاً مع ممثلين عن الجماعات الدينية المعترف بها وغير المعترف بها لمناقشة التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية. واستمرت السفارة في رعاية الشباب المواطنين عن طريق برامج التبادل الخاصة بالحوار بين الأديان والتسامح الديني.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 2,8 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015). ووردت تقارير من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهي هيئة حكومية محلية، بأن هناك 1,3 مليون مواطن و 2,9 مليون من غير المواطنين. ولا يميز الإحصاء الوطني للسكان بين السنة والشيعة. تشير التقديرات المستمدة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى أنّ حوالي 70 في المئة من

KUWAIT

المواطنين، بمن فيهم العائلة الحاكمة، يتبعون المذهب السني. والغالبية من نسبة الـ 30 في المائة المتبقية من المواطنين هم من المسلمين الشيعة، وفقاً للهيئة العامة للمعلومات المدنية. وهناك بضع مئات من المواطنين المسيحيين وعدد قليل من المواطنين البهائيين.

ووفقاً للهيئة العامة للمعلومات المدنية، فإن من بين المقيمين من غير المواطنين هناك حوالي 750,000 من المسيحيين، و150,000 من الشيعة، وعدد أكبر من السنة غير أن عددهم غير معروف. وهناك ما يقدر بحوالي 100,000 من الهندوس غير المواطنين و100,000 من البوذيين، فضلاً عن 10,000 من السيخ و400 من البهائيين.

وبينما تحتوي بعض المناطق على تركيز أعلى إما من السنة أو الشيعة، إلا أن الطائفتين موزعتان على نحو متقارب نسبياً في معظم أنحاء البلاد.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، وأن حرية العقيدة هي حرية "مطلقة". ويكفل الدستور قيام الدولة بحماية حرية ممارسة الأديان، بشرط أن تلك الممارسة "تتفق مع الأعراف السائدة، ولا تتعارض مع السياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية".

وينص القانون على فقدان المرتدين لحقوق قانونية معينة، بما في ذلك الحق في أن يرثوا ممتلكات عقارية من أقارب مسلمين أو من أحد الزوجين، ولكنه لا يحدد أية عقوبات جنائية معينة. ويصبح زواج الرجل المسلم باطلاً إذا تحول من الإسلام. ويحق للمرأة المسلمة إلغاء زواجها إذا تحول زوجها المسلم واعتنق ديانة أخرى.

يحظر القانون التشهير بالإسلام أو أي دين آخر، بما في ذلك ازدراء الرموز الدينية الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، ويفرض عقوبة تصل إلى 10 سنوات في السجن لكل جريمة. ولا يحدد القانون الديانات التي تدرج تحت فئة "أديان أخرى".

يحظر قانون الوحدة الوطنية "إثارة الفتنة الطائفية"، أو الترويج لتفوق طائفة دينية معينة، أو التحريض على أعمال العنف بناء على تفوق جماعة دينية معينة، أو بث الكراهية أو الإحتقار لأي جماعة. تصل عقوبة أعمال العنف إلى 7 سنوات في السجن مع غرامة تتراوح بين 10,000 إلى 100,000 دينار (30,000 إلى 300,000 دولار). وتكون العقوبات مضاعفة للجرائم التي تتكرر. إذا خالف "شخص قانوني" القانون، فقد تصل الغرامة إلى 200,000 دينار.

ويجيز القانون أيضاً لأي مواطن رفع دعاوى جنائية ضد أي كاتب إذا اعتقد هذا المواطن أن الكاتب قام بالتشهير بأي دين أو أضر بالأخلاق العامة.

KUWAIT

يجرم القانون نشر أو إذاعة محتويات - بما في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي - تعتبرها الحكومة مسيئة للـ "الطوائف" أو الجماعات الدينية، ويفرض غرامات تتراوح ما بين 10,000 إلى 200,000 دينار كويتي (34,130 دولار إلى 682,600) مع السجن لمدة تصل إلى 7 سنوات. ويجوز ترحيل غير المواطنين المدانين وفقاً للقانون.

لا يوجد إجراء لتسجيل المجموعات الدينية، رغم أنه يتعين على جميع الجماعات الدينية غير الإسلامية التقدم بطلب مكتوب للحصول على ترخيص حتى تتمكن من إقامة أماكن رسمية للعبادة. تقع إجراءات التقديم للحصول على تصريح إقامة أماكن العبادة ضمن اختصاص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بيد أن هذه الإجراءات غير محددة بشكل عام.

ويحق للجماعة الدينية التي لديها ترخيص إقامة مكان للعبادة ويمكنها تعيين موظفيها، ورعاية زوارها القادمين إلى البلد، وفتح حسابات مصرفية، واستيراد المطبوعات اللازمة لأتباعها. إذا لم تتوفر جماعة دينية على مكان للعبادة بترخيص رسمي من الحكومة، لا يزال بمقدورها ممارسة شعائر العبادة الخاصة بها بشرط عدم التسبب بإزعاج للأحياء السكنية حيث هي موجودة.

يحظر القانون الممارسات التي تعتبرها الحكومة متعارضة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك أي أمر تعتبره الحكومة "شعوذة" أو "سحراً أسود"، والذي يشكل وفقاً لقانون العقوبات نوعاً من "الإحتيال والخداع" وعقوبة ذلك السجن لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى أو دفع غرامة أو كلاهما معاً.

يحظر القانون غير المسلمين من التبشير.

ويحظر القانون الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان بين شروق الشمس وغروبها، حتى لغير المسلمين، مع عقوبة قصوى محددة تصل إلى 100 دينار كويتي (300 دولاراً) و/أو السجن لشهر واحد.

ومن الأمور غير القانونية حيازة أو استيراد لحم الخنزير أو المواد الكحولية. تصل عقوبة استيراد مواد كحولية إلى السجن 10 سنوات؛ وقد تصل العقوبة على تعاطي الكحول إلى غرامة قدرها 1,000 دينار كويتي (3000 دولار).

إذا أرادت جماعة دينية شراء قطعة من الأرض، فيجب أن يكون المشتري الرئيسي من المواطنين، ويجب أن يقدم طلباً للحصول على الموافقة من مجلس البلدية، الذي يمكنه تخصيص قطعة الأرض وفقاً لتقدير المجلس. ويحق للمواطنين أيضاً استئجار أو التبرع بقطعة أرض لجماعات دينية.

كما يتطلب القانون أيضاً تعليم الدين الإسلامي في المدارس العامة لجميع الطلاب المسلمين وأيضاً في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً أو غير مواطن. لا يشترط على الطلاب غير المسلمين حضور تلك الدروس، ولا توجد أية عقوبات على عدم الحضور. ويحظر القانون التعليم الديني المنظم في المدارس الثانوية العامة لأتباع الديانات الأخرى غير الإسلام. وتستند الكتب المدرسية المستخدمة في فصول التربية الإسلامية على التفسير السنني للإسلام.

KUWAIT

وينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأن جميع الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الديانة. وينص على أن الأمير يجب أن يكون مسلماً وأنه يتعين على الدولة حماية التراث الإسلامي. تقوم اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري (مكتب الأمير) بوضع التوصيات ورفعها للأمير فيما يتعلق بالوسائل المتبعة لتطوير القانون بحيث يكون أكثر امتثالاً للشريعة، رغم أن اللجنة لا تمتلك صلاحية تطبيق أو فرض تلك التغييرات.

يحظر القانون تجنيس غير المسلمين ولكن يسمح للمواطنين الذكور من أي دين بنقل جنسيتهم إلى ذريتهم. كما يحظر القانون زواج النساء المسلمات من رجال غير مسلمين، ولكن يحق للرجال المسلمين الزواج من نساء من أي دين. ويتطلب القانون تربية الأطفال من مثل هذه الزيجات وفقاً لعقيدة الأب، وتحكم عقيدة الأب تسوية جميع نزاعات الزواج. في حالة الزواج المختلط بين السنة والشيعة، يكون العامل المحدد في عقيدة الزوجين ما إذا كانت شهادة الزواج سنية أو شيعية. ويتعين على مكتب التوثيق الشيعي اعتماد عقد الزواج الشيعي.

ووفقاً للدستور، يتم البت في شؤون الميراث وفقاً لأحكام الشريعة. تتولى المحاكم الدينية تطبيق قانون الأحوال الشخصية. وقد تتبع المحاكم فقه الشيعة في مسائل الأحوال الشخصية وقانون الأسرة للشيعة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وإذا تم البت في القضية على مستويات أعلى من الاستئناف، يتم النظر في القضية وفقاً لأحكام القانون السني الإعتيادي للأحوال الشخصية. ويتولى "الوقف" الشيعي المستقل إدارة الأوقاف الدينية الشيعية.

ولا يتم إدراج العقيدة على جواز سفر الشخص أو وثائق التعريف الوطنية، فيما عدا شهادات الميلاد وعقود الزواج التي لا بد أن تتضمن هذا البند. لا يوجد تمييز بين السنة والشيعة على شهادات الميلاد التي يتم إصدارها للمسلمين.

ممارسات الحكومة

أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن عملية التفجير الانتحاري في المسجد الشيعي في يونيو/حزيران، وهو الحادث الذي أسفر عن مقتل 26 شخصاً وإصابة أكثر من 200 بجراح. وقد حاکمت الحكومة أكثر من 29 شخصاً لارتباطهم بعملية التفجير، وفي نهاية المطاف تم الحكم على 7 منهم بالإعدام. وعقب التفجير، أمرت الحكومة الطائفة الشيعية بإقامة الإحتفالات الخاصة بذكرى عاشوراء وسائر المناسبات داخل المباني واتخذت تدابير أمنية أخرى مما أثر على جميع الطوائف الدينية غير السنية. اعتقلت الحكومة وأدانت عدداً من الأفراد لإهانة المذهب الشيعي وقامت باستجواب عدد من الأئمة لإدلائهم بتصريحات اعتبرتها الحكومة تحريضية وتضرر بالوحدة الوطنية. أفادت جماعات دينية غير معترف بها (ليس لها أماكن عبادة مرخصة) بأنه كان باستطاعتها أداء شعائر العبادة دون تدخل الحكومة بشرط عدم مضايقة الجيران؛ وألقت الحكومة القبض على 11 من الهندوس لقيامهم بأداء طقوس دينية بعد أن وردت شكاوى من الحي بهذا الصدد. وأفاد الشيعة، وأيضاً جماعات دينية غير إسلامية معترف وغير معترف بها، بافتقارها للمرافق الخاصة بأماكن العبادة وبصعوبة الحصول على تراخيص لبناء أماكن عبادة جديدة. واستمر الشيعة في الإعلان عن وجود تمييز ضدهم في مضمار تدريب رجال الدين والعمل في القطاع العام.

KUWAIT

في 26 يونيو/حزيران، قام مفجر انتحاري بالهجوم على جامع الإمام الصادق الشيعي في مدينة الكويت، مما أسفر عن مقتل 26 شخصاً وإصابة أكثر من 200 بجراح. وقد تعرف المحققون الحكوميون على هوية المفجر الإنتحاري وهو من الرعايا السعوديين. أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن التفجير، وصرح أن العملية كانت هجوماً على مسجد "الروافض"، وهو اصطلاح يستخدمه تنظيم داعش لوصف الشيعة. وعقب التفجير، أمرت الحكومة المجتمع الشيعي بأداء جميع مراسم الإحتفال بذكرى عاشوراء داخل أماكن مغلقة بدلاً من المواقع العامة الخارجية، حيث تم القيام ببعض تلك الأنشطة في السابق. وقد أعلنت الحكومة أنها اتخذت مثل هذا القرار لدواع أمنية. كما قامت الحكومة بنشر قوات أمن خارج جميع أماكن العبادة الخاصة بغير السنة خلال أوقات العبادة كإجراء لردع المزيد من الهجمات المحتملة. وفي يوليو/تموز، وجه المدعي العام تهماً لـ 29 شخصاً فيما يتعلق بعملية التفجير. وفي سبتمبر/أيلول، أدانت المحكمة 15 من المتهمين وحكمت على 7 منهم بالإعدام (5 منهم غيابياً).

واعتقلت الحكومة ثلاثة أفراد في قضايا منفصلة لمخالفة قانون الوحدة الوطنية لقيامهم بإهانة المذهب الشيعي. وفي أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال أدانت محكمة ابتدائية أستاذ الشريعة الجامعي محمد الهجاري لإهانة العقيدة الشيعية بعد أن انتقد ممارسة الشيعة لـ "الزواج المؤقت". وقد رفع العديد من النساء الشيعة الحاضرات شكوى في هذا الصدد. وحكمت المحكمة عليه بدفع غرامة قدرها 10,000 دينار كويتي (حوالي 34,000 دولار).

أعتقلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وقامت باستجواب العديد من الأئمة لإدلائهم بتصريحات اعتبرتها الحكومة تحريضية وتضرر بالوحدة الوطنية. فعلى سبيل المثال، قامت الشرطة، في أكتوبر/تشرين الأول، باعتقال رجل الدين الشيعي حسين المعتوق بدعوى أنه قال، في خطبة الجمعة، أن الحكومة قامت بتعذيب وإساءة معاملة أفراد متهمين بتهديب الأسلحة والذخائر إلى البلد.

وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت الشرطة 11 من الرعايا الهنود للقيام بطقوس دينية هندوسية بعد أن تقدم الجيران بشكاوى. وأفادت السفارة الهندية في وقت لاحق بأنهم تم ترحيلهم لتسببهم في "إزعاج عام". وفي أبريل/نيسان، عكست محكمة التمييز (النقض) قرار محكمة الاستئناف وبرأت العالم عبد الله النفيسي من تهمة إهانة المذهب الشيعي وخرق قانون الوحدة الوطنية في خطاب ألقاه في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على تلفزيون المملكة العربية السعودية.

ولا يزال هناك سبع كنائس مسيحية مرخصة (معترف بها) رسمياً هي: الكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية)، والرومانية الكاثوليكية، وكنيسة الروم الكاثوليك (المالكية)، والكنيسة الأرثوذكسية القبطية، والأرثوذكسية الأرمنية، وكنيسة الروم الأرثوذكس والكنيسة الأنجليكانية. قامت وزارة الداخلية بإصدار تصاريح إقامة، كما وفرت الأمن والحماية لأماكن العبادة الخاصة بالكنائس المرخصة، في حين أصدرت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل تأشيرات لرجال الدين وغيرهم من العاملين في المجال الديني، وقامت وزارة الخارجية وبلدية الكويت بإصدار تصاريح المباني والأراضي. ولم تتلق الحكومة أية طلبات لبناء كنائس جديدة خلال العام.

KUWAIT

وأفاد أعضاء هذه الجماعات الدينية التي ليس لها أماكن عبادة مرخصة بأنهم استمروا في إقامة شعائر العبادة دون أي تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيامهم بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. وقد سمحت الحكومة لتلك الجماعات الدينية بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها تلك الجماعات أو في منازل خاصة أو في مرافق تابعة لكنائس معترف بها. كما منعت السلطات أيضاً هذه الجماعات من إظهار علامات أو رموز دينية خارج المباني، كالصليب أو اسم الطائفة.

استمرت الحكومة في تمويل المؤسسات الدينية السنوية وتوفير موضوعات الخطب الأسبوعية التي يلقيها الأئمة في الجوامع السنوية. كما استمرت الحكومة في تعيين أئمة السنة ومراقبة الخطب التي يلقيونها في صلاة الجمعة، وتمويل بناء الجوامع السنوية. وواصل وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية تحذير الأئمة لإبقاء الخطب التي يلقيونها متسقة مع القانون العام فيما يتعلق بالخطاب السياسي وتفاخي مناقشة الأمور السياسية خلال تلك العظات، أو في أي وقت آخر أثناء وجودهم في البلد.

ووفرت الحكومة الحماية الأمنية للأحياء الشيعية خلال شهري محرم وعاشوراء. كان لزاماً على الجماعات الدينية الحصول على تراخيص للقيام بالإحتفالات التذكارية من الجهات البلدية التابعة لها، وامتلكت البلديات الحكومية صلاحية سحب ترخيص أية حسينية (قاعة للإحتفالات التذكارية الشيعية) إن لم تمتثل لقواعد البلدية. لم تسمح الحكومة بإعادة تمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة ولم تسمح بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء.

واستمرت الحكومة في عدم السماح بتأسيس دور نشر دينية غير إسلامية، رغم أنها سمحت للجماعات الدينية غير الإسلامية بنشر مواد دينية فقط للإستخدام الخاص من جانب أتباع تلك الجماعات. وواصلت الحكومة السماح للشركات الخاصة باستيراد نسخ من الكتاب المقدس وغيره من المواد الدينية المسيحية للإستخدام من جانب أعضاء الطوائف الخاصة بالكنائس المرخصة بشرط عدم احتوائها على أية مواد تهين الإسلام. وأفادت الطوائف التي تحتاج لمواد دينية بلغات غير العربية أو الإنجليزية، بأنها لم تواجه أية مشاكل في استيرادها بنفسها للمواد التي تلزمها.

وأفادت الجماعات الدينية التي لا تتوفر على أماكن عبادة مرخصة بأن السلطات المحلية استمرت في الضغط على أصحاب العقارات لإنهاء عقود الإيجار الخاصة بالمرافق التي تستأجرها الكنائس غير المرخصة، وكان الأمر يتم عادة بعد تلقي شكاوى من الجيران بخصوص اكتظاظ الشوارع خلال أوقات العبادة. وصرح عدد من الجماعات الدينية بأنها كانت تبحث عن أماكن بديلة للعبادة بعد أن عبّر أصحاب العقارات عن رغبتهم في استخدام عقاراتهم في أغراض تجارية أخرى تدر أرباحاً كبيرة. وقالت الجماعات أن هناك نقصاً في العقارات في المناطق الرئيسية، مما حد من قدرتها على الحصول على أراضي في الأماكن المفضلة.

واستمر أعضاء الطائفة الشيعية في التعبير عن القلق بشأن ما لمسوا أنه نقص نسبي في عدد مساجد الشيعة، وقالوا إن ذلك يرجع لبطء الحكومة في الموافقة على ترميم المساجد القائمة وبناء مساجد جديدة. وقالوا إن الحكومة قامت بمنح تراخيص ووافقت على بناء أقل من عشرة مساجد جديدة للشيعة، منذ عام 2001. وبقي هناك ما مجموعه 35 مسجداً للشيعة على مستوى البلاد، وكان أحد تلك المساجد قد تمت الموافقة عليه في عام 2012 ولا يزال قيد الإنشاء. ووفقاً لبيانات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كانت الجوامع الشيعية تمثل 2,5 بالمائة من أصل حوالي 1,400 جامعاً في الكويت.

KUWAIT

استمرت وزارة التربية والتعليم في حظر استخدام أي أدب قصصي أو غير قصصي كمواد تعليمية باللغة الإنجليزية، بما في ذلك الكتب والمقررات الدراسية التي تشير إلى المحرقة اليهودية أو إسرائيل. وسمحت الوزارة للمدارس بتدريس والإحتفال بالأعياد الإسلامية فقط. لم تتدخل الحكومة في سير التعليم الديني غير الرسمي داخل المنازل الخاصة وفي مباني الكنائس.

كما استمرت الحكومة في عدم السماح بتأسيس مؤسسات دينية غير سنوية لتدريب رجال الدين. وكان لزاماً على الشيعة الراغبين في العمل كأئمة السعي للحصول على التدريب والتعليم خارج البلاد. وظلت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وهي المؤسسة الوحيدة لتدريب الأئمة، تقتصر إلى فصول الفقه الشيعي ولم يتوافر لديها أساتذة من الشيعة في هيئة التدريس الجامعي.

ووفقاً للقادة الشيعة، ظل النقص في أعداد الأئمة الشيعة يحد من القدرة على تعيين العاملين في المحاكم الشيعة، مما أدى إلى تراكم الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالأحوال الشخصية والقضايا العائلية. ولمعالجة هذا التراكم وندرة العاملين، قامت الحكومة باستحداث مجلس خاص يعمل تحت إشراف المحكمة المكلفة بالنظر في قضايا الزواج العادية لتطبيق الفقه الشيعي. وقد استمر تأخير تأسيس محكمة النقض (التمييز) الشيعة، التي تمت الموافقة عليها في عام 2003، ويرجع ذلك، وفقاً للقادة الشيعة، إلى عدم توفر التدريب الملائم للشيعة لكي يكونوا مؤهلين للعمل فيها.

وأفاد القادة الشيعة باستمرار التمييز لمنع الشيعة من الحصول على مناصب قيادية في منظمات القطاع العام، بما في ذلك قوات الشرطة والجهاز العسكري وقوات الأمن.

ورغم أن القانون لا يحظر الردة، إلا أن الحكومة استمرت في سياستها بعدم إصدار وثائق رسمية جديدة لإثبات وتسجيل أية تغييرات في الدين.

وواصلت الحكومة فرض حصص محددة على عدد رجال الدين والعاملين في المجال الديني الذين يمكن للجماعات الدينية المرخصة استقدامهم إلى البلاد. ووفقاً لرجل دين يعمل في إحدى الكنائس المرخصة، سمحت الحكومة، عند الطلب، باستقدام المزيد عند استكمال الأعداد المسموح بها أصلاً. وظلت الحكومة تطلب من القادة الدينيين الأجانب التابعين لجماعات دينية غير مرخصة دخول البلاد بتأشيرات كعاملين غير دينيين. ويتعين عليهم بعد ذلك الإشراف على رعاياهم خارج ساعات العمل الرسمية لوظائفهم غير الدينية.

وفي سبتمبر/أيلول، التقى رئيس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح مع البابا فرانسيس في روما لمناقشة قضية التسامح الديني ودور الأقليات المسيحية. وقد وقع الوفد اتفاقية مع الكرسي الرسولي لتقوية العلاقات الثنائية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

تواصلت الضغوط المجتمعية ضد التحول من الإسلام، وفقاً لتصريحات قادة الأقليات الدينية. وأفاد عدد من المواطنين والمقيمين الأجانب بوقوع مضايقات وأحياناً تبرأت عائلاتهم منهم لا اعتناقهم المسيحية.

KUWAIT

وأفاد مراقبون بأن الفنادق والمتاجر وغيرها من المحال التجارية استمرت في الاعتراف بالأعياد غير الإسلامية مثل عيد الميلاد، وعيد القيامة، ومهرجان ديوالي. فعلى سبيل المثال، استمر الناس، أثناء احتفالات عيد الميلاد، في تزيين المتاجر، والأسواق التجارية والمنازل بأشجار عيد الميلاد والأضواء وعزف الموسيقى الخاصة بعيد الميلاد في الأماكن العامة، بما في ذلك ترانيم مسيحية. واستمرت وسائل الإعلام في طبع معلومات عن احتفالات الأعياد الدينية، بما في ذلك مواد عن الأهمية الدينية لعيد الميلاد.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ناقش السفير ومسؤولو السفارة وسائل تعزيز حرية الاعتقاد والعبادة في لقاءات مع مسؤولي الوزارات ومسؤولين محليين، بما في ذلك الحاجة لمعالجة مشكلة عدم كفاية واكتظاظ مرافق العبادة الخاصة بمعظم جماعات الأقليات الدينية. وطلبت السفارة من مسؤولي السفارة إتخاذ خطوات للحد من إجراءات السلطات المحلية التي تعوق بناء أماكن عبادة جديدة.

كما اجتمع أيضاً السفير ومسؤولو السفارة مع ممثلين عن الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا الدينية لمناقشة التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية وتفاعلها مع الحكومة. ورعت السفارة مشاركة عدد من الحرفيين الشباب في برامج داخل الولايات المتحدة تركز على الحوار بين الأديان.